الأنباء
الخميس 10 مايو 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

طالبت بضرورة تفعيل جهاز متابعة الأداء الحكومي بصورة أكبر وتوسيع صلاحياته

«الميزانيات»: مليارا دينار مبالغ تحت التحصيل وديون مستحقة للحكومة نتيجة تراخي الجهات في تحصيلها

رياض العدساني ود.عادل الدمخي ود.عودة الرويعي وعدنان عبدالصمد وعبدالله الرومي أثناء اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي

أكدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس ضرورة تفعيل جهاز متابعة الأداء الحكومي بصورة أكبر وتوسيع صلاحياته، وأبدت اللجنة استعدادها لتبني أي متطلبات تشريعية لتفعيله بالصورة الصحيحة، خاصة أن دوره يقتصر على رفع التوصيات وكثير من الجهات الحكومية لا تلتزم بها.

وقال رئيس اللجنة عدنان عبد الصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة تقرير ديوان المحاسبة حول أهم المؤشرات المالية والظواهر الرقابية والمستجدات للسنة المالية 2016/2017 وبحضور الأجهزة الرقابية كافة بما فيها جهاز متابعة الأداء الحكومي.

وأضاف ان تقرير ديوان المحاسبة كشف عن ضعف كفاءة الأجهزة المالية في الجهات الحكومية واستمرار أوجه القصور والضعف في نظم الرقابة الداخلية وغياب المتابعة اللازمة في العديد من الوزارات والإدارات الحكومية ما أثر بالسلب ورصد بعض الظواهر على مستوى كل من الوزارات والجهات المستقلة والملحقة.

وأشار إلى أن اللجنة ناقشت ضعف القدرة الاستيعابية لدى بعض الجهات الحكومية في تطبيق نظام إدارة مالية الحوكمة (أوراكل) ما أدى إلى بعض المآخذ والتي أعاقت ديوان المحاسبة في فحصه الحسابات الختامية ما يتطلب المزيد من التنسيق بين وزارة المالية وديوان المحاسبة في هذا الشأن.

وأفاد بأن أبرز ما نوقش من تلك المؤشرات والظواهر، تضخم أرصدة مبالغ تحت التحصيل والديون المستحقة لتبلغ نحو ملياري دينار، نتيجة تراخي بعض الجهات في تحصيل تلك المبالغ، وشددت اللجنة على ضرورة قيام الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات كافة ووضع الضوابط اللازمة لتحصيل تلك المبالغ.

ومن جانب آخر، تبين للجنة ضعف إجراءات الرقابة على تنفيذ الشروط التعاقدية وحرمان الخزانة العامة من قيمة غرامات واجبة التحصيل لتراخي بعض الجهات الحكومية في فرضها بلغ ما أمكن حصره نحو 52 مليون دينار.

كما أن ديوان المحاسبة رصد صرف مبالغ دون وجه حق للموظفين بلغت نحو 44 مليون دينار في الجهات الحكومية و42 ألف دينار في الشركات الخاضعة لرقابة الديوان بالمخالفة للقوانين والنظم.

وبين عبدالصمد ان اللجنة ناقشت استمرار التأخر في تنفيذ العديد من المشاريع الإنشائية لدى بعض الجهات وقد ترتب عليه عدم الاستفادة من الاعتمادات المرصودة لهذا الشأن مع العلم بأن الكثير من تلك الجهات كانت تتحجج بتأخر المجلس في إقرار الميزانية في حين أن اللجنة وافقت على إقرار باب المشاريع منفصلا وفقا للمادة 141 من الدستور، وكان ذلك في أبريل بداية السنة المالية 2017/2018 وبانتظار موافقة مجلس الأمة عليه، ليساهم ذلك في سرعة إنجاز المشاريع الرأسمالية والإنشائية.

وقال إن الديوان تطرق في تقريره إلى استمرار أوجه القصور والخلل بالهياكل التنظيمية في وجود وحدات تنظيمية غير مفعلة أو غير معتمدة واستحداث مسميات وظيفية غير واردة بالهيكل.

وذكر ان ذلك يترتب عليه صرف مبالغ دون وجه حق وكذلك بالنسبة لنظم الرقابة الداخلية وعدم تفعيل وحسم التبعية الإدارية لمكاتب التفتيش والتدقيق الداخلي والتي يفترض أن تكون تحت الإشراف المباشر لأعلى سلطة إشرافية متمثلة بالوزير المختص ليكون على دراية بالآخذ والقصور في تلك الجهات.

كما أشار الديوان إلى استمرار التعديات على أملاك الدولة فقد تبين قيام بعض المستثمرين والمستأجرين بالعديد من التجاوزات والتأجير من الباطن والتنازل للغير وتغيير النشاط دون أخذ الموافقات اللازمة أو دون إبرام عقود بالإضافة إلى قيام بلدية الكويت باتخاذ إجراءات لإزالة مثل تلك التعديات وتحصيل الرسوم المستحقة عليها.

مكتب المجلس يعقد اجتماعه الأسبوعي برئاسة الغانم

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا اجتماع مكتب المجلس

عقد مكتب المجلس اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحضور أعضاء المكتب.

وقال أمين مجلس الأمة النائب د.عودة الرويعي إن مكتب المجلس بحث العديد من الموضوعات الإدارية والتنظيمية المدرجة على جدول الأعمال إضافة الى الأمور المتعلقة بالجلسات القادمة التي ستعقد في شهر رمضان والجلسات الخاصة بالميزانيات.

وتوقع الرويعي ان يتم الانتهاء من جلسات المجلس في نهاية شهر يونيو، مبينا انه سيتم التمديد لجلسة أو جلستين وإذا اقتضى الأمر ذلك.

دعا النواب إلى الالتفات لمصلحة البلد والبعد عن الشخصانية والتكسب الانتخابي

الهرشاني: «الخارجية البرلمانية» تجتمع غداً لمناقشة المستجدات المحلية والإقليمية

دعا رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب حمد الهرشاني جميع الكويتيين شعبا ومجلسا وحكومة الى أن يكونوا على مستوى المسؤولية في ظل احداث المنطقة والتطورات المتسارعة الخطيرة.

وقال الهرشاني في تصريح صحافي «يجب ان نتحمل المسؤولية والابتعاد عن التكسب الانتخابي وزعزعة الاستقرار والمضي بالاستجوابات الكيدية، المقصود منها التكسب الانتخابي».

وأضاف أن الواجب على نواب الأمة ان يكونوا على قدر المسؤولية، مشيرا الى ان الهدف من الاستجوابات الاخيرة التي تم تقديمها هو التكسب الانتخابي والحزبي والقبلي والعائلي، والدفاع غير المشروع وغير الحقيقي والكاذب عن مصلحة الوطن واستقراره وامنه.

وشدد على ان المقصود من تلك الاستجوابات هو التكسب

حمد الهرشاني

الانتخابي وتغليب «الكرسي» على مصلحة الكويت، فالصورة اتضحت، وواجب على الجميع الآن اثبات الانتماء للوطن واستقراره ووجوده وامنه، عبر تغليب المصلحة العامة، فالعالم كله يغلي خاصة منطقتنا.

وتابع الهرشاني: مع الأسف في ظل ما تشهده المنطقة من غليان نجدهم بدلا من ان يعملوا من اجل الحفاظ على الكويت وامنه واستقراره، يدافعون عن اربعة مزورين ومسيئين ومحرضين على الأمن والاستقرار والتعدي على الذات الأميرية والقضاء والطعن به.

وقال ان الأمر واضح وجلي وكان قصدهم استغلال ما يسمى بالربيع العربي «وهو الخراب العربي»، ومن يقل غير ذلك فهو كاذب، وموضوع دخول المجلس هو اقتحام المجلس ومن يقل إن دخول المجلس من اجل مكافحة الفساد فهو كاذب لأن طريق مكافحة الفساد معروف وهو القضاء فما قاموا به حق يراد به باطل.

واستطرد قائلا: وانا حمد الهرشاني أقسم، وقسم بالله إنهم كاذبون وما حصل هو اقتحام هدفه زعزعة البلد، فمحاربة الفساد كما ذكرت تكون من خلال الدستور والقانون والأعراف والمبادئ.

وقال ان هؤلاء نسوا او تناسوا الآلاف الذين سحبت جناسيهم، ولم يتكلموا سوى عن اربعة مزورين ومسيئين ومتطاولين على الذات الأميرية ومحرضين على الفوضى ومعتدين ومسيئين للقضاء ومتهمين القضاء، فماذا تبقى بالدولة؟

وتابع الهرشاني: وما زالوا يطعنون بالقضاء ويبتزونه ويطعنون به لليوم، وإذا خضعت الدولة لتهديدهم فسلام على الدولة، اما موضوع دخول المجلس فهذا كذب وما حدث اقتحام للمجلس.

وأشار الى انه أكثر من تحدث عن النفط، ولم يهمه أي مصالح انتخابية وشدد على ضرورة ان تكون هناك مساواة بين موظفي الدولة وكل حسب عمله، والحل ليس في ان يذهب وزير ويأتي آخر، فالنفط دولة داخل دولة، بل دول داخل الدولة، ففيه القبلية والحزبية ولا يستطيع حلها وزير.

وأكد الهرشاني ان حل مشكلة شريان البلد تكون في اجتماع حكومي نيابي ووضع حلول جذرية، اما ذهاب وزير وعودة آخر فلن تحل المشكلة، الموجودة في عهد الوزراء المتعاقبين.

على صعيد متصل، أعلن الهرشاني انه وجه الدعوة لأعضاء لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية لحضور اجتماع يعقد الساعة الواحدة من ظهر اليوم، عقب انتهاء الجلسة الخاصة بالتصويت على طلبي طرح الثقة.

وقال الهرشاني ان الاجتماع سيناقش الموضوعات المدرجة على جدول أعمال اللجنة، وأهم المستجدات والمتغيرات المتلاحقة التي تحدث على الساحتين المحلية والإقليمية.

وفي ختام تصريحه أعرب عن أمله من الجميع أن يتحمل مسؤولياته ويضع نصب عينيه مصلحة الكويت وشعبها بعيدا عن الخلافات والتشنجات والتكسبات، وأن يقف الجميع صفا واحدا خلف القيادة الحكيمة ممثلة بصاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهده الأمين.

خليل عبدالله: ما إجراءات «الداخلية» منذ اختفاء المواطن البغلي؟

وجه النائب د. خليل عبدالله سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بشأن الاستفسار عن قضية اختفاء المواطن الكويتي محمد طاهر البغلي في جمهورية رومانيا منذ ما يقارب الثلاث سنوات.

وطالب تزويده بالآتي: 1 ـ ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة الخارجية منذ اختفاء المواطن محمد طاهر البغلي في جمهورية رومانيا بما يزيد على ثلاث سنوات وحتى تاريخ طرح هذا السؤال؟ مع الرجاء تفصيل تسلسل الإجراءات المتخذة بالأدلة والمستندات.

2 ـ هل تم استدعاء السفير الروماني لدى الكويت لمتابعة آخر مستجدات وتطورات الاختفاء؟ إذا كانت الإجابة بنعم – فيرجى تزويدي بما أطلعكم عليه السفير الروماني بهذا الخصوص.

3 ـ ما خطة وزارة الخارجية بالتنسيق مع مجلس الوزراء لمتابعة قضية اختفاء المواطن محمد طاهر البغلي، والخطوات القادمة لمعرفة مصير المواطن المفقود.

4 ـ هل يوجد فريق عمل مشكل من وزارتي الخارجية والداخلية الكويتيتين يقوم بزيارات مستمرة لجمهورية رومانيا ومتابعة قضية اختفاء المواطن محمد طاهر البغلي بالتنسيق مع وزارتي الخارجية والداخلية الرومانيتين؟ إذا كانت الإجابة بنعم – فيرجى تزويدي بما تم بهذا الشأن، والخيوط التي توصل إليها فريق العمل، أما إذا كانت الإجابة بالنفي ـ فيرجى توضيح أسباب عدم توفير آلية فريق عمل لمتابعة القضية حتى تاريخ طرح هذا السؤال.

5 ـ ما المساعي التي يقوم بها سفيرنا في جمهورية رومانيا لمتابعة قضية اختفاء المواطن محمد طاهر البغلي حتى تاريخ طرح هذا السؤال، وما توصل إليه بهذا الخصوص؟

الفضل يُطالب وزيرة الشؤون بحسم وضع جمعية الشفافية

طالب النائب احمد الفضل بحل قاطع لجمعية الشفافية واضعا المسؤولية على عاتق وزيرة الشؤون وعاتق رئيس الوزراء، موضحا أن وزيرة الشؤون اكدت في وقت سابق ان مخالفات جمعية الشفافية ادت الى حلها بسبب دورها في تشويه صورة الكويت بعد خروج مجلس الادارة عن اختصاصاته.

وقال الفضل في تصريح للصحافيين ان حل جمعية الشفافية جاء بضغط نيابي وبعد انتهاء الضغط سمحت وزارة الشؤون لأعضاء جمعية الشفافية المنحلة بالعودة رغم المشاكل التي قاموا بها، لافتا إلى أنه وجه سؤالا إلى وزيرة الشؤون حول مؤشر الكويت في مدركات الفساد وأسباب بلوغها هذه المرتبة المتأخرة.

وبين أن الوزيرة ردت على سؤالي بالقول ان الوزارة حققت مع رئيس الشفافية في 19 مارس الماضي وهو نفس اليوم الذي وجهت فيه السؤال والوزيرة بينت أن رئيس جمعية الشفافية

أحمد الفضل

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

ارجع تراجع مؤشر الكويت في مدركات الفساد الى تقارير منظمة دولية.. اذا شنو دورك؟

وأكد الفضل: «ان الاخوان يسيطرون على معظم مؤسسات المجتمع المدني في الدولة، و«الاخونجية» اجبن خلق الله وهم يعملون دسائس في الخفاء»، مخاطباً الوزيرة: «أما انت او وكلائك يغطون على الاخوان؟ وعموما كل اخونجي عدو للكويت.. والوزيرة الصبيح تتستر عليهم».

عبدالله يسأل الروضان عن الوظائف الإشرافية الشاغرة في هيئة الصناعة

وجّه النائب د.خليل عبدالله سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بشأن الاستفسار عن الوظائف الإشرافية الشاغرة في الهيئة العامة للصناعة قبل الإعلان عن شغل هذه الوظائف، وما تلاها من قرارات تعيين بالوظائف الإشرافية بعد التعميم الصادر عام 2017 بالإعلان عن طلب التعيين بتلك الوظائف الشاغرة.

وطالب بإفادته بالآتي:

1ـ كشف بالوظائف الإشرافية الشاغرة في الهيئة العامة للصناعة قبل إصدار الهيئة للتعميم الإداري الصادر في العام 2017 المتضمن الإعلان عن التعيين بالوظائف الاشرافية الشاغرة، مع بيان مدة بقاء كل وظيفة اشرافية دون شغرها

د.خليل عبدالله

لحين صدور تعميم بالإعلان عن طلب التعيين بالوظائف الاشرافية، وإفادتي عن أسباب التأخر في التعيين بتلك الوظائف الاشرافية لمدد طويلة.

2ـ تزويدي بنسخة من التعميم الإداري الصادر في العام 2017 بشأن طلب شغل الوظائف الإشرافية الشاغرة بالهيئة العامة للصناعة.

3ـ بيان بعدد الوظائف الإشرافية الشاغرة بالهيئة العامة للصناعة والتي لم يتضمنها التعميم الصادر في العام 2017 والتي بقيت شاغرة، مع عدم الإعلان عن طلب شغل هذه الوظائف الاشرافية حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

4ـ تزويدي بنسخة من القرار الصادر بتشكيل لجنة التعيينات بالوظائف الاشرافية المعلن عنها بالتعميم الصادر في عام 2017، ومسمياتهم الوظيفية، مع بيان ما إذا كان هناك أعضاء باللجنة من خارج الهيئة – إن وجد ـ وأسباب ضمهم للجنة.

5ـ كشف بعدد المتقدمين لشغل الوظائف الإشرافية الشاغرة بالهيئة العامة للصناعة بعد إعلان التعميم الإداري الصادر بتاريخ 2017، مع بيان درجاتهم ومسمياتهم الوظيفية قبل التعيين بالوظيفة الإشرافية وسنوات خبرتهم العملية وتخصصاتهم العلمية، وتاريخ المقابلة الشخصية لكل منهم على حدة.

6ـ كشف بتعيين المقبولين بالوظائف الإشرافية بموجب التعميم الإداري الصادر في عام 2017 من الهيئة العامة للصناعة، وكشف بالمرفوضين مع بيان أسباب الرفض، كما يرجى إرفاق شهادة تبين التدرج الوظيفي والمؤهل العلمي وتاريخ الحصول عليها لكل من المقبولين والمرفوضين وتزويدي بمعايير الاختيار والمفاضلة بينهم، مع توضيح ما إذا كانت هذه المعايير بالمفاضلة تتم وفق اللوائح والقوانين الصادرة من ديوان الخدمة المدنية أم لا، فإذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بما يؤيد اتخاذ هذا الإجراء.

7ـ نسخ من القرارات الإدارية الصادرة بالهيئة العامة للصناعة بشغل الوظائف الاشرافية للمقبولين بموجب التعميم الإداري الصادر في عام 2017.

8ـ هل تم عمل اختبارات تحريرية للمتقدمين للوظائف الإشرافية بالهيئة العامة للصناعة؟ إذا كانت الإجابة بالنفي ـ فيرجى بيان أسباب عدم عمل هذه الاختبارات وخاصة فيما يتعلق باللغة الإنجليزية والحاسب الآلي.

9ـ هل يوجد تظلمات مقدمة من المرفوضين من قبل لجنة التعيين بالوظائف الإشرافية بالهيئة العامة للصناعة؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بنسخ من هذه التظلمات والردود القانونية عليها.

10ـ هل تم تعيين أحد المتقدمين لأي من الوظائف الإشرافية المعلن عنها في الهيئة العامة للصناعة وتفضيله عن غيره من العاملين بالهيئة نظرا لخبرته السابقة بالقطاع الخاص وضمها لمدة عمله بالهيئة؟ إذا كانت الإجابة بنعم ـ فيرجى تسبيب كيفية احتساب سنوات خبرة العمل في القطاع الخاص من حيث المفاضلة بينه وبين من تدرج بالهيئة العامة للصناعة ولديه نفس الخبرة والشهادة العلمية؟

11ـ هل تم تعيين أحد المتقدمين للوظائف الاشرافية من حملة الدبلوم مع دورات تخصصية ومعادلته بنفس المسمى الوظيفي لمهندس أو كبير مهندسين؟ إذا كانت الإجابة بنعم ـ فيرجى تزويدي ببيانات عن حالة الموظف الذي تم تعيينه بوظيفة إشرافية يحمل شهادة دبلوم مع دورات تخصصية بالهيئة العامة للصناعة؟ وهل تم مخاطبة ديوان الخدمة المدنية لأخذ الموافقة أم تسمح اللوائح والقوانين بديوان الخدمة المدنية بهكذا تعيين دون الرجوع إليها، إذا كانت الإجابة بنعم – فيرجى تزويدي بالسند المؤيد لقانونية هذا الإجراء.

12ـ هل قرار التعيين بالهيئة العامة للصناعة يعتبر هو التاريخ الفعلي لاحتساب مدة الخدمة أم من تاريخ اعتماد ديوان الخدمة المدنية للتعيين رسميا وقانونيا؟

13ـ هل تاريخ الخبرة الوظيفية للحاصل على شهادة علمية أثناء عمله بالهيئة العامة للصناعة يتم احتسابها من تاريخ الحصول عليها في مجال التخصص أم من تاريخ التعيين في ديوان الخدمة المدنية؟ يرجى بيان ما يتم العمل به في الهيئة والسند القانوني المؤيد لهذه الطريقة.